



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقارير | 18 تشرين الأول / أكتوبر، 2018

# اللامساواة العالمية تحت مجهر الاقتصاد السياسي قراءة في تقرير "اللامساواة في العالم 2018"

هراد دياني

مراد ديانى

يشغل الدكتور مراد ديانى وظيفة باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ستراسبورغ عام 2003.

تنصب أبحاثه الاقتصادية في مجالات اقتصاد الابتكار، وبدرجة خاصة في اقتصاد المعرفة، إضافةً إلى مجالات فلسفية تهم نظريات العدالة والديمقراطية. شارك في نحو خمسين مؤتمراً علمياً. وصدرت له العديد من الأبحاث في مجالات مُحكمة وهي كتب جماعية بالعربية والفرنسية والإنكليزية.

صدر له عن المركز العربي كتابان: حرية، مساواة، اندماج اجتماعي (2014)، حرية، مساواة، كرامة إنسانية (2017).

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاميلية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميٍّ وإنسانيٍّ عربيٍّ، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيٍّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدريقيها، كما يطرد بها كبرامٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيٍّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفه، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: 974+ 44199777

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1	تقديم
1	تزايد الامساواة في الدخل عبر أرجاء العالم
6	استفحال الامساواة في الثروة في العالم
7	نظرة استشرافية لمستقبل الامساواة في العالم
7	سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية
8	سيناريو بقاء التوجه على ما هو عليه مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة
9	سيناريو مسار الامساواة المعتمد في أوروبا
9	توصيات التقرير
9	الضريبة التصاعدية
10	إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية
10	تكافؤ الفرص
10	قراءة نقدية في التقرير
11	تغييب الفقر
11	تغييب التمدين
13	غياب ربط إشكالية الامساواة بالنمو والتنمية
15	فصل إشكالية الامساواة عن الإطار العام للعدالة الاجتماعية



## تقديم

تُعد الامساواة ظاهرةً مركبةً ومتعددة الأبعاد، لا يتمثل تعقيدها في مجرد وجودها في المجتمع الذي يُعد طبيعياً في حد ذاته، بقدر ما يرتبط بوجود مستوياتٍ مستفحلة منها، تؤثر على نحوٍ شبه آلي في الاندماج الاجتماعي، وفي النجاعة الاقتصادية، وفي المجال السياسي أيضًا، على اعتبار أنّ الاجتماع والاقتصاد سياسيان بطبيعتهما. كما ترتبط الامساواة، ضمن الإطار الأشمل للعدالة الاجتماعية، باستدامة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتركز الثروة ورأس المال، بترتبط وثيقاً مع تركيز السلطة السياسية، عبر الأجيال.

ومن ثم أهمية تقرير **اللامساواة في العالم 2018<sup>(1)</sup>** الذي يصدره مختبر الامساواة العالمية (World Inequality Lab) بوصفه أول تقرير يختص بدراسة الامساواة وتعزيز البحث بشأن دينامييات توزيع الدخل والثروة في العالم، سواء على مستوى الدول أنفسها، أو فيما بينها. وهو تقرير يصدر كلّ سنتين، كتب هذا الإصدار الأول منه ونسقه خمسة من الاقتصاديين نجد من بينهم طوما بيكيتي صاحب الكتاب الشهير **رأس المال في القرن الحادي والعشرين<sup>(2)</sup>**، الذي ذاع صيته عالمياً، وأصبح في ظرف وجيز من أكثر الكتب مبيعاً<sup>(3)</sup> وتائراً<sup>(4)</sup> في العالم.

وقد أُنجز التقرير انطلاقاً من «قاعدة بيانات الثروة والدخل العالمية» (World Wealth and Income Database) التي تُسهم فيها شبكة دولية واسعة مؤلفة من أكثر من 100 اقتصادي ينتمون لأكثر من 70 دولة، ويغطون القارات الخمس في تغذية قاعدة البيانات. وتعتمد قاعدة البيانات على منهجية تزاوج بين مصادر البيانات المتاحة، وتلك التي يجري تقاديرها (مجموع الدخول والثروات في الحسابات القومية، ومسوح الدخل والثروة للقطاع العائلي، والبيانات الضريبية المتعلقة بالضريبة على الدخل، متى توفرت، وأخيراً، التصنيفات الخاصة بالثروات الكبيرة). ذلك أنّ هذا التقرير يذهب أبعد من مجرد البيانات الرسمية المتاحة، مثلاً في اعتماده، كلما أمكن، على تقدير الثروات الموجودة في «الملاذات الضريبية». وهو ما يكتسي أهمية كبيرة على الرغم من عدم نشر عددٍ من الدول إحصاءاتٍ تفصيلية ومتسقة عن الامساواة في الدخل و/أو الثروة.

## تزايد الامساواة في الدخل عبر أرجاء العالم

أول نتيجة يُبرزها التقرير هي تزايد التفاوتات في الدخل في كل مناطق العالم تقريباً خلال العقود الأخيرة، وإن اختلفت حدة الزيادة بين منطقةٍ وأخرى؛ وإذ نجد الامساواة في أقلّ مستوياتها في أوروبا، فإنّ أعلى مستوياتها توجد في منطقة الشرق الأوسط (انظر الشكل 1). ففي عام 2016، كانت شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً يحصلون على نصيب من الدخل القومي يعادل 37 في المئة في أوروبا، و41 في المئة في الصين، و46 في المئة في روسيا، و47 في المئة في الولايات المتحدة وكندا، و55 في المئة في جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. أما في الشرق الأوسط، وهي المنطقة الأكثر لامساواةً في العالم، فيجوز العشير الأعلى على 61 في المئة من إجمالي الدخل القومي للمنطقة:

<sup>1</sup> The World Wealth and Income Database, *World Inequality Report 2018*, Coordinated by Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez & Gabriel Zucman (Creative Commons Licence, World Inequality Lab, 2017), accessed on 09/01/2018, at: <https://goo.gl/z6jd31>

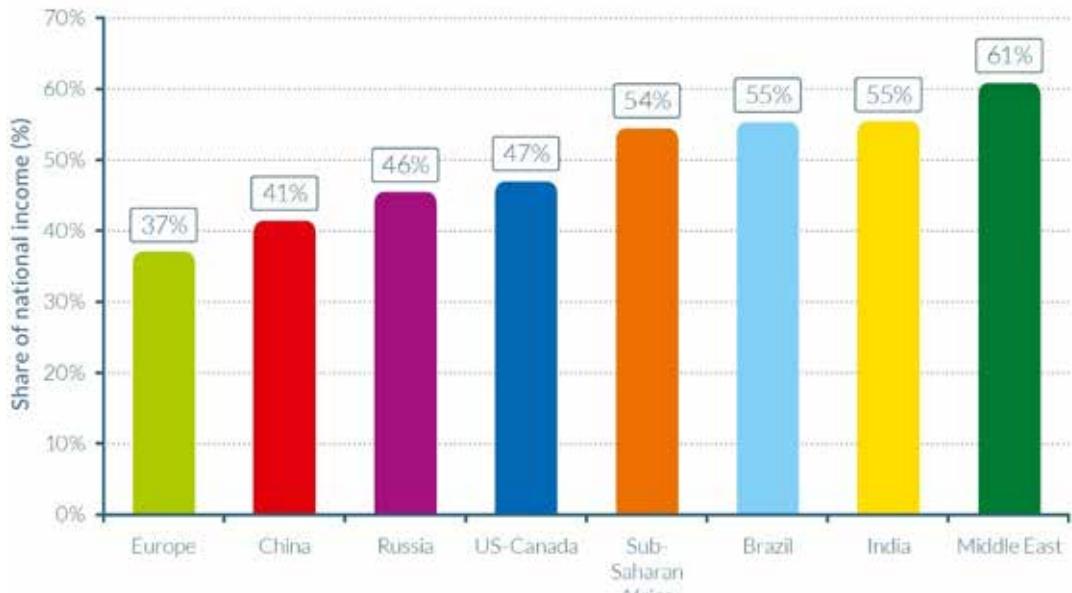
<sup>2</sup> Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century*, Translated by Arthur Goldhammer (Cambridge, Massachusetts: Belknap Press of Harvard University Press, 2014). وقد صدرت ترجمته العربية في عام 2016: *رأس المال في القرن الحادي والعشرين*, ترجمة وائل جمال وسلمى حسين (بيروت: دار التنوير, 2016).

<sup>3</sup> ترجم الكتاب إلى لغات مختلفة، ويعود منه حتى آخر عام 2016 أكثر من مليوني نسخة، خاصةً منها الطبعة الإنكليزية. ومما يفسّر نجاحه الباهر في الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشير إلى فكرة أساسية مفادها أنّ ارتفاع الامساواة لا يرتبط بالفارق في "الحدارة والاستحقاق" فحسب، وإنما أيضًا بالفارق فيأصول الملكية، وهو ما يعني استدامة الفوارق الاجتماعية بين الأجيال، ويأتي على خلاف "الأسطورة المساوية الرأسمالية الأميركيّة" القائلة إنّ الثراء في متناول الجميع، وإن تكافأ الفرص مكفول للجميع...

<sup>4</sup> بدأ كثيرون من الاقتصاديين يعودون الكتاب أهمل كتاب يُنشر في الاقتصاد منذ النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقدود لجون مينارد كينز في سنة 1936، فيما ذهب آخرون إلى تسميته داس كابيتال الجديد في إشارة إلى الكتاب الشهير لكارل ماركس الذي يحمل العنوان نفسه، واعتبار أنه يعيد وضع "رأس المال" في قلب التحليل الاقتصادي الذي يصبح من جديد اقتصاداً سياسياً بعد أن ظل لفترة طويلة "اقتصاداً رياضياً" منفصلًا تماماً عن الواقع.

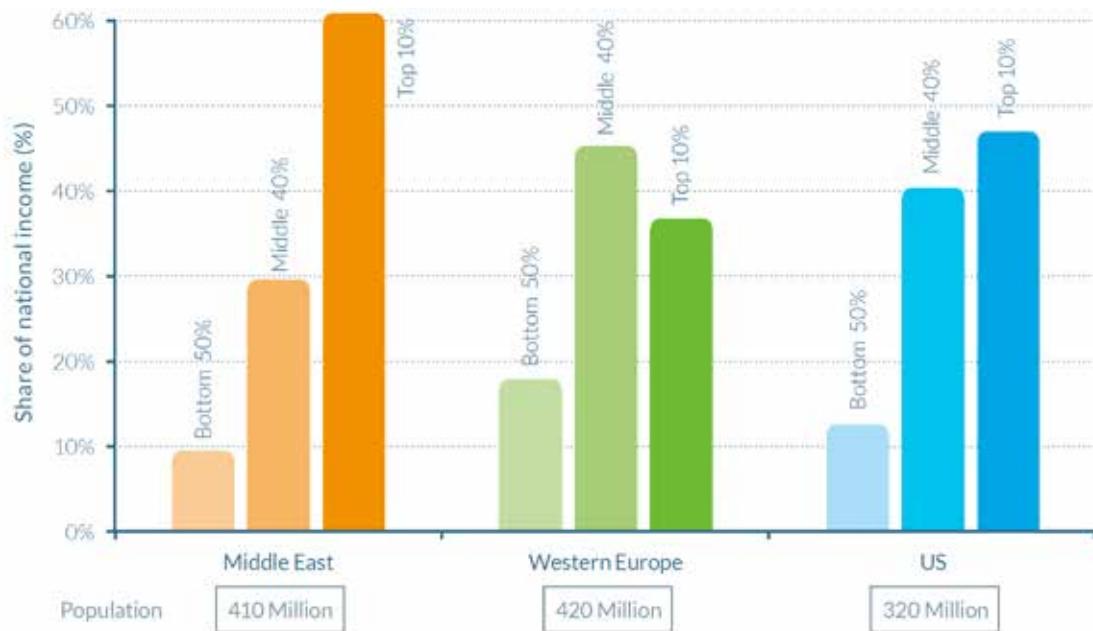


### الشكل (1) نصيب الـ 10 في المئة الأغنى في العالم من الدخل (2016)



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 9

### الشكل (2) اللامساواة في الشرق الأوسط وأوروبا الغربية والولايات المتحدة (2016-2012)



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 132

ولا يفوّت التقرير في هذا الصدد الوقوف عند تجديد الربيع العربي مطالب العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية بوصفها من بين أعلى المناطق لامساواةً في جميع أنحاء العالم. ويقارن الباحثون في التقرير المنطقة العربية (حوالي 410 مليون في عام 2016) بمناطق مقاربة من حيث الدجم الديمغرافي (أوروبا الغربية، بنحو 420 مليون، والولايات المتحدة، بنحو 320 مليون)، مستخلصين من المقارنة أن نصيب إجمالي دخل شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً في الشرق الأوسط أكبر بكثير من الدول الغنية في أوروبا الغربية (36 في المئة) والولايات المتحدة (47 في المئة)<sup>(5)</sup>.

ومن خلال تحليل تطوير نصيب شريحة الـ 10 في المئة الأغنى في العالم من الدخل، يُشير التقرير إلى أن التفاوتات في الدخل قد زادت بسرعة منذ عام 1980 في أمريكا الشمالية والصين والهند وفي روسيا، ولكن بسرعة أقل في أوروبا (الشكل 3). وهو ما يُؤشر إلى نهاية النظام المساواتي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الأزمة الاقتصادية لعام 1973 الناجمة عن حظر النفط العربي:

**الشكل (3)**  
**نصيب شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً في العالم (1980 - 2016)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 10

مقارنةً بهذه المناطق الرئيسية في العالم التي بدأت تعرف ارتفاعاً في الامساواة في الدخل منذ عام 1980، ظلت الامساواة في الدخل مستقرةً نسبياً في مناطق أخرى من العالم، كالشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء، والبرازيل. بيد أنّ خصوصية هذه المناطق، كما يبيّن ذلك الشكل (3)، هي أنّ هذا الاستقرار النسبي فيها لدرجة الامساواة مقترباً عموماً بمستويات أصلية عالية جداً، بشكلٍ مرتبط بطبيعة هذه

<sup>5</sup> الدولة الوحيدة التي وجد الباحثون فيها تقديرات أعلى لعدم المساواة من المنطقة العربية في الوقت الراهن هي جنوب أفريقيا، التي حصلت شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً فيها على 65 في المئة تقريباً من الدخل القومي في عام 2012.



**الشكل (4)**  
**نصيب شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً في العالم (1980 - 2016)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 11

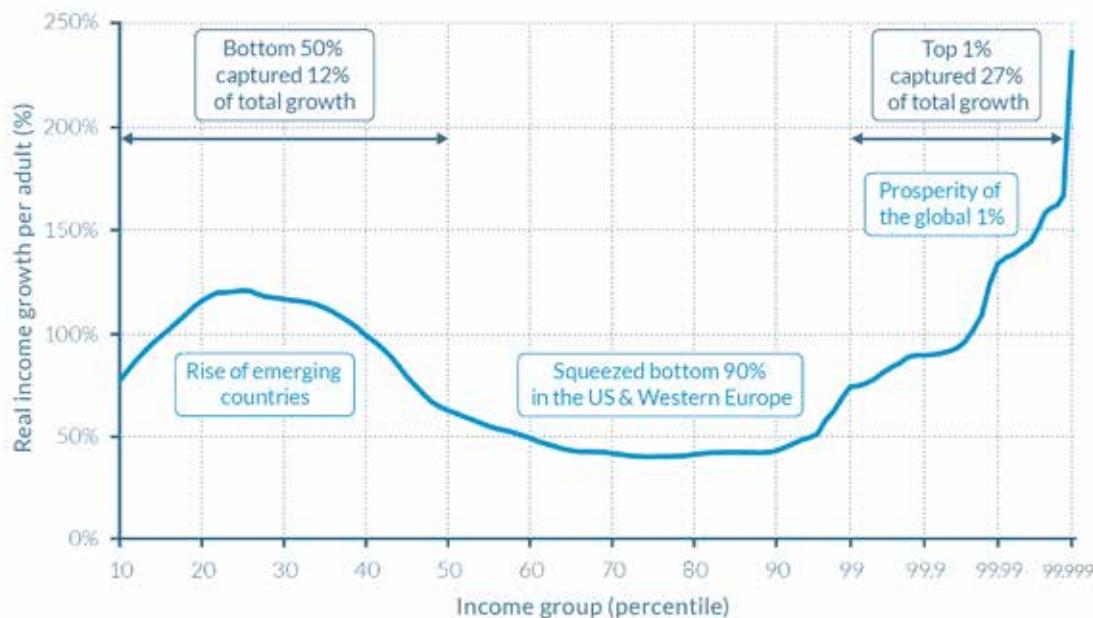
الدول الأوليغارشية والتدكّمية وبمؤسساتها العامة الموجهة نحو مصالح هذه الطبقة الأوليغارشية الأساسية:

يؤكد إذا التقرير على التزايد الملحوظ للامساواة في العالم منذ عام 1980، على الرغم من النمو الكبير الذي عرفته الصين في الفترة نفسها. وقد تزامن هذا التفاوت على الصعيد الدولي مع تحسن دخل نصف السكان الأفقر حول العالم، ولا سيما بفضل النمو القوي في آسيا (وبخاصة في الصين والهند). ومع ذلك، وكما يوضح ذلك الشكل (5)، حصلت شريحة الـ 1 في المئة الأغنى على ضعف النمو (27 في المئة) الذي حصلت عليه شريحة الـ 50 في المئة الأفقر (13 في المئة) خلال الفترة 1980 - 2016. وقد كان نمو الدخل ضعيفاً في حالة الأفراد الذين يقعون بين تلك الشرقيتين (وخاصة عموم الطبقات الوسطى والشعبية في أمريكا الشمالية والأوروبية).

وقد عرف نصيب الـ 1 في المئة الأعلى دخلاً في العالم تصاعداً، في حين لوحظ استقرار نصيب الـ 50 في المئة الأقل دخلاً في العالم خلال الفترة 1980 - 2016 (الشكل 6). وفي عام 2016، حصلت الشريحة الـ 1 في المئة العليا على 22 في المئة من الدخل العالمي، في مقابل 10 في المئة لـ 50 في المئة الأقل دخلاً. وفي عام 1980، حصلت الشريحة المئوية على 16 في المئة من الدخل العالمي، في مقابل 8 في المئة لـ 50 في المئة الأقل دخلاً.



### الشكل (5) اللامساواة في العالم والنمو (2016 - 1980)



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 13

### الشكل (6) تضاعد نصيب الـ 1 في المائة الأعلى دخلاً واستقرار نصيب الـ 50 في المائة الأقل دخلاً في العالم (2016 - 1980)



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 13

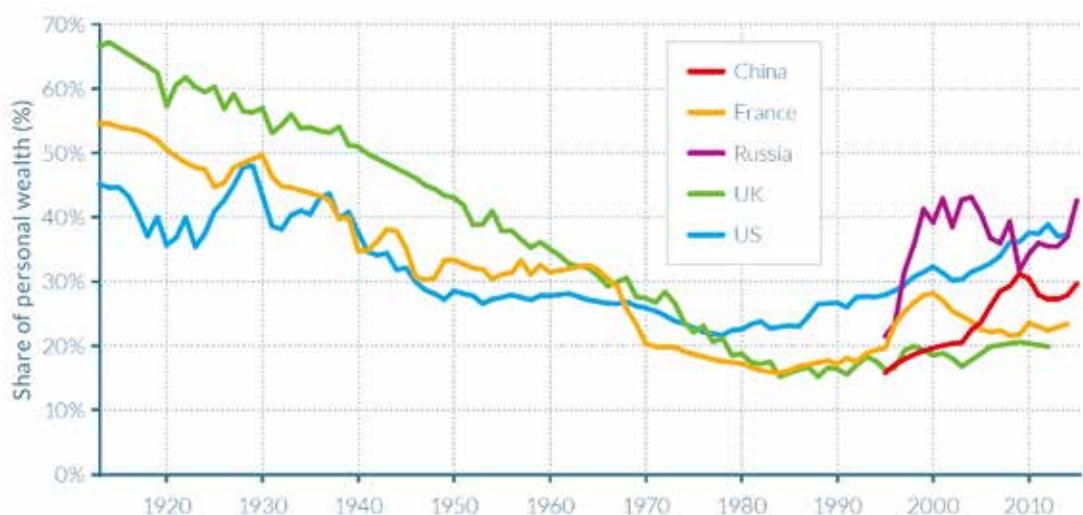


## استفحال الامساواة في الثروة في العالم

بالإضافة إلى أوجه الامساواة في الدخل، يعرض التقرير كذلك لتفاوت النمو في الامساواة في الثروة بين الأفراد من بلد آخر منذ عام 1980؛ ويُبيّن أنَّ الزيادة في تفاوتات الدخل قد أدّت خلال الأربعين عاماً الماضية إلى تعميق الامساواة في الثروة بين الأفراد، ولا سيّما من خلال الخوصصة وتحويل جزءٍ من الثروة العامة إلى القطاع الخاص<sup>(6)</sup>. ومع أنها لم تبلغ بعد المستوى الذي عرفته الولايات المتحدة أو أوروبا في بداية القرن العشرين، فإنَّ الامساواة في الولايات المتحدة قد ارتفعت كثيراً، كما يبيّن ذلك الشكل (7)، إذ زاد نصيب الـ 1 في المئة الأغنى من ملاك الثروات من 22 في المئة في عام 1980 إلى 39 في المئة في عام 2014.

وعلى مدار الأربعين عاماً الماضية، كانت الزيادة في نصيب ثروات الفئات الأعلى في فرنسا وبريطانيا أقلَّ شأنها. وذلك بفضل «مفعول المثبط» (Dampening effect) الذي أدّاه تناهي ثروات الطبقة الوسطى، وأيضاً بفضل انخفاض حدة الامساواة في الدخل مما شهدته الولايات المتحدة. كما شهدت كل من الصين وروسيا أيضاً تطويراً مهاماً في نصيب الثروات الأعلى عقب انتقالهما من الشيوعية إلى النظام الرأسمالي. ففي كلا البلدين، تضاعف نصيب شريحة الـ 1 في المئة بين عامي 1995 و2015، من 15 في المئة إلى 30 في المئة في حالة الصين، ومن 22 في المئة إلى 43 في المئة في حالة روسيا.

**الشكل (7)**  
**نصيب شريحة الـ 1 في المئة الأكثَر ثراءً في العالم (2015 - 1913)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 16

<sup>6</sup> يرجع ذلك، وفقاً لтомاس بيكتي في كتابه *رأس المال...*، إلى "تجاوز معدل عائد رأس المال بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل، وهذا ما كانت الحال عليه حتى القرن التاسع عشر، ومن المرجح أن تصبح مجدداً القاعدة في القرن الحادي والعشرين، فإن الرأسمالية تتجزء بشكل ميكانيكي عدم مساواة لا نطاق وتعسفية": Piketty, p. 1.



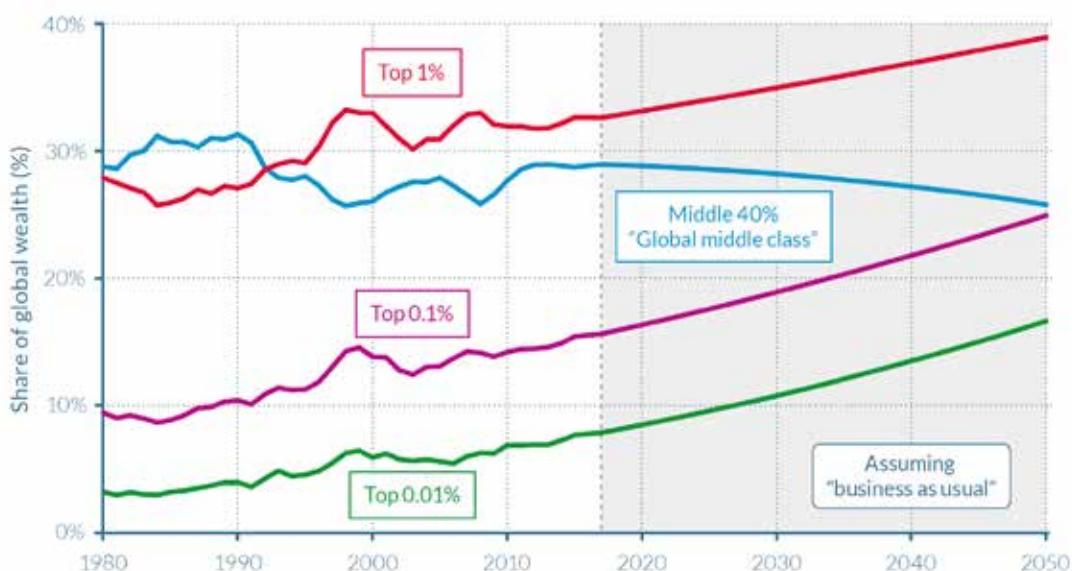
## نظرة استشرافية لمستقبل الامساواة في العالم

بالإضافة إلى درس تطور الامساواة في العالم في الدخل وفي الثروة خلال العقود القليلة الماضية وتحليله، يقدم التقرير نظرةً استشرافية لتطور الامساواة في الدخل وفي الثروات المتوقعة حتى عام 2050، وفقاً لثلاثة سيناريوهات أساسية:

### سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية

يعد التقرير أن ثروة الطبقة الوسطى حول العالم ستشهد انكماشاً في المستقبل، وفقاً لهذا السيناريو، على اعتبار أن تصاعد الامساواة في الثروة على المستوى القومي قد أطلق العنان للامساواة بين الثروات على الصعيد العالمي. وينطلق هذا السيناريو من افتراض أن التطورات التي تشمل الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمثل الاتجاه العالمي، ليستبنت أن نصيب شريحة الـ1% في المائة الأكبر ثراءً حول العالم من الثروة العالمية قد زاد من 28% في المائة إلى 33% في المائة خلال الفترة 1980-2016، في حين أن نصيب شريحة الـ75% في المائة الأفقر ظل يدور حول 10% في المائة خلال الفترة نفسها. وإذا ما استمر هذا التوجه على حاله، فبحلول عام 2050، من شأن نصيب شريحة الـ0.1% في المائة الأكبر ثراءً حول العالم (العالم هنا ممثل -وفقاً لهذه الفرضية- في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) أن يناهز نصيب فئة الـ40% في المائة الوسطى (الطبقة الوسطى العالمية) (الشكل 8).

**الشكل (8)**  
**النصيب من الثروة (2050 - 1980)**



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 17

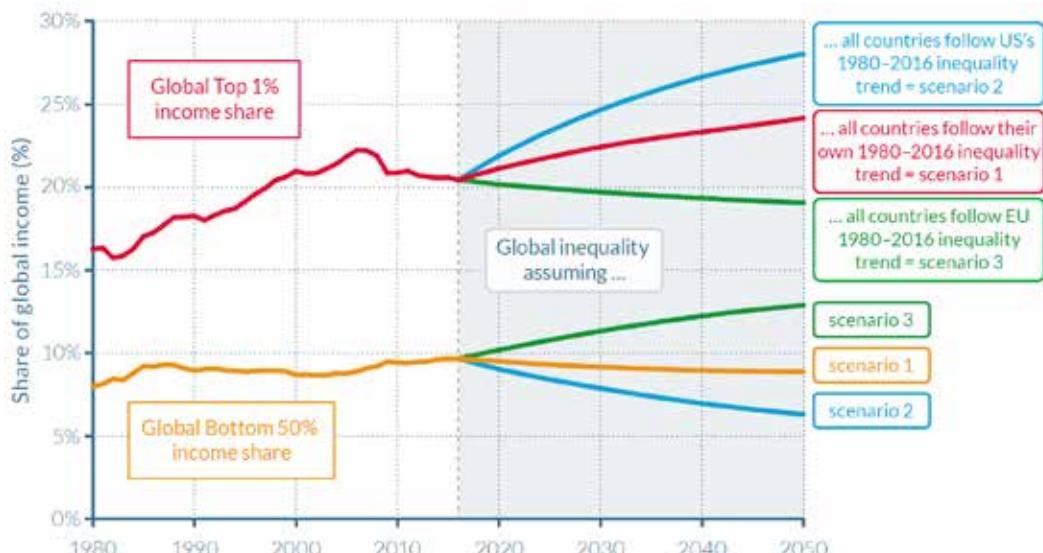


أما إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة 2017 – 2050 مسار اللامساواة الذي اتخذه الولايات المتحدة بين عامي 1980 و2016، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب الأدنى في المئة الأكثري ثراءً سوف يرتفع إلى 28 في المئة بحلول عام 2050.

## سيناريوبقاء التوجه على ما هو عليه مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة

سوف تزداد اللامساواة أيضًا بين الدخل، وفقاً لهذا السيناريو. حتى مع الافتراض المتفائل بشأن النمو في الدول الناشئة، فإنه لا بدile عن ارتفاع اللامساواة. ذلك أن اللامساواة بين الدخل حول العالم سوف تتضاعف أيضاً إذا ما ظل المسار المتبع منذ ثمانينيات القرن الماضي على ما هو عليه؛ وذلك حتى إذا ما تحقق توقعات النمو في الدخل المرتفعة، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، خلال العقود الثلاثة القادمة. وستتعقّل اللامساواة أكثر فأكثر إذا ما استمرت كل الدول في اتباع المسار اللامساواتي الحاد نفسه الذي شهدته الولايات المتحدة خلال الفترة 1980 - 2016. وعلى العكس، سوف تتراجع قليلاً إذا ما اتبعت كل الدول المسار الذي اتخذ الاتحاد الأوروبي منذ عام 1980 وحتى اليوم (الشكل 9).

**الشكل (9)**  
تعزيز اللامساواة في الدخل في العالم



المصدر: *World Inequality Report 2018*, p. 18

إذا ما اتخذت كل الدول خلال الفترة 2017 – 2050 مسار اللامساواة الذي اتخذه الولايات المتحدة بين عامي 1980 و2016، فإن نصيب الدخل العالمي الذي سوف يذهب إلى جيوب الأدنى في المئة الأكثري ثراءً سوف يرتفع إلى 28 في المئة بحلول عام 2050.

## سيناريو مسار الامساواة المعتدل في أوروبا

يتخذ السيناريو الثالث مسار الامساواة المعتدل في أوروبا على مدى العقود الماضية نقطةً مرجعية. أما إذا ما اتبعت كل البلاد نفس مسار الامساواة الذي اتخذه أوروبا خلال الفترة 1980 – 2016، فإنَّ متوسط الدخل للنصف الأفقر من السكان في العالم سوف يبلغ 9100 يورو في السنة، في عام 2050. وهو ما من شأنه الحد من عدم المساواة في الدخل العالمي. وفي هذه الحالة، يمكن أن يطأً تقدُّم كبير في القضاء على الفقر في العالم.

الشكل (10)  
متوسط الدخل السنوي للفرد الراغب



.World Inequality Report 2018, p. 19

## توصيات التقرير

يخلص التقرير إلى أنَّ محاربة الامساواة في الدخل وفي الثروة حول العالم تتطلب تغييرات مهمة في السياسة الضريبية على المستويين القومي والعالمي؛ بالإضافة إلى مراجعة سياسات التعليم، وحكومة الشركات، وإصلاح سياسات الأجور؛ فضلاً عن الدور المهم لشفافية البيانات. ويقدم التقرير في هذا الصدد عدداً من التوصيات للحد من الامساواة الاقتصادية:

### الضريبة التصاعدية

تؤكّد العديد من الدراسات الاقتصادية والتاريخية أنَّ الضريبة التصاعدية أداة مجرّبة في القضاء على تصاعد الامساواة بين الدخل وبين الثروات أو الحد منها على الأقل. إذ أنَّ تصاعدية معدلات الضريبة تمارس أثراً مزدوجاً؛ فهي تخفض الامساواة بعد دفع الضريبة وإعادة التوزيع، ولكنها أيضاً قبل الضريبة من ذلال تثبيط أصحاب



الدخل المرتفع عن السعي لزيادة نصيبيهم من النمو، كالتفاوض على مقابل باهظ الارتفاع لعملهم، ومن ثم زيادة تركز الثروة في أيديهم. وممّا يفسّر تزايد اللامساواة في العالم خلال الأربعين سنة الماضية، أنه منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، فقدت الضريبة الكثيرة من تصاعديتها في الدول الغنية وبعض الدول الناشئة<sup>(7)</sup>.

## إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية

يعد التقرير أنّ شأن إنشاء سجل عالمي للأوراق المالية أن يسمح بالتعرف على مالكيها، وهو ما قد يسدّد ضربةً قوية ضد التهرب الضريبي، وتبييض الأموال، ومن ثم ضد تصاعد اللامساواة. فعلى الرغم من أنّ السياسة الضريبية هي أداة ضرورية لمحاربة اللامساواة، إلا أنها غالباً ما تصطدم بالعرقل، وفي مقدمتها التهرب الضريبي، مثلما وضحت مؤخراً كشوفات «أوراق الجنات الضريبية»<sup>(8)</sup>. فقد زادت رؤوس الأموال المختبأة في الملاذات الضريبية منذ سبعينيات القرن الماضي، حتى أصبحت تمثل اليوم أكثر من 10 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ومن ثم، يعد التقرير أنه من شأن إنشاء سجل مالي عالمي يكون متاحاً أمام كلّ السلطات الضريبية تمكيناً منها من محاربة التهرب بنجاعة.

## تكافؤ الفرص

يؤكد التقرير على أنّ تحسين القدرة على النفاذ إلى التعليم وإلى الوظائف ذات الدخل الألائق ضروري من أجل علاج الركود أو ضعف النمو في دخول النصف الأفقر من السكان. فقد أشارت الدراسات الحديثة إلى إمكانية وجود فجوة بين الحديث عن المساواة في الفرص وحقيقة اللامساواة في النفاذ إلى التعليم. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، نجد أنه يدخل إلى الجامعة عشرون إلى ثلاثين طفلاً فقط من بين كلّ مئة في الشريحة العشرينية الأدنى دخلاً. أما في الشريحة العشرينة الأعلى دخلاً، فتصل نسبة دخول الأبناء إلى الجامعة إلى 90 في المائة. وتشير الدراسات إلى أنّ إتاحة فرص الالتحاق بجامعات النخبة للطلبة من المناطق الفقيرة لا تؤثر سلبياً على قوة نتائج تلك الجامعات. بيد أنّ ديموقратية النفاذ إلى التعليم، وإن كانت رافعةً قوية، فإنّ التعليم لن يكون كافياً لخفض اللامساواة في غياب آلياتٍ تضمن لهم الحصول على وظائف ذات دخول جيدة وعلى هرائز اجتماعية معترفة.

## قراءة نقدية في التقرير

على الرغم من أهميته البالغة وثراء معلوماته وتحليلاته، تغيب عن التقرير جوانب أساسية في مقاربة ظاهرة اللامساواة المعقدة، من شأن أخذها بعين الاعتبار وإدراجها في التحليل تحسين فهم الظاهرة واستنباط الدروس المناسبة بالنسبة إلى السياسات العامة لمكافحتها. من بين أهم هذه الأبعاد، نخص بالذكر خمسة منها:

<sup>7</sup> على سبيل المثال، كان معدل الضريبة على الدخل في فرنسا على الشريحة العليا للدخل يبلغ نسبة 65 في المائة في عام 1986. لينخفض إلى نسبة 40 في المائة في عام 2007. انظر في ذلك مثلاً: Mathias André & Malka Guillot, "1914 - 2014: Cent ans d'impôt sur le revenu," *Les notes de l'IPP*, no. 12 (Juillet 2014).

<sup>8</sup> «أوراق الجنات الضريبية» (Paradise Papers) هي وثائق سرية مسربة (Leaks) في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2017، وصل عددها إلى 13.4 مليون وثيقة متعلقة بشركات وهمية وسجلات 19 ملذاً ضريبياً؛ وهي تحوي أسماء أكثر من 120 شخص وشركة. وتقدير تكلفة التهرب الضريبي للشركات والثروات الكبرى بنحو 417 مليار دولار سنوياً بالنسبة إلى جميع دول العالم. انظر في ذلك مثلاً: Jérémie Baruch, Jean-Baptiste Chastand, Anne Michel & Maxime Vaudano, "Les « Paradise Papers », nouvelles révélations sur les 350 milliards cachés de l'évasion fiscale", *Le Monde* (5/11/2017), accessed on 10/01/2018, at: <https://goo.gl/6wWhPm>

## تغييب الفقر

على الرغم من تنافس الفقر عموماً في العالم، فإنه قد ترافق باغتناء الميسورين جداً وبزيادة الامساواة. وبينما لم يتنافس الفقر الشديد أبداً بهذا الشكل من قبل، فإنّ من هم الأكثر ثراءً -بمعنى نسبة 1 في المئة من مجموع الساكنة الأكثر يسراً- لا يزالون يزدادون ثراءً أي أنّ «تأثير القديس متى» لا يزال قوياً<sup>(9)</sup>. وفي حين أنّ عدم المساواة، في الأجور وفي الثروة، قد انخفضت بشدة تقريباً في كلّ البلدان الغنية، وذلك إلى حدود سبعينيات القرن الماضي، فإنها قد عادت إلى الارتفاع مجدداً منذ ذاك الحين.

خلال الرابع قرن الماضي، تقلّص عدد الفقراء في العالم بالنصف، في الآن ذاته الذي تزايدت الساكنة الإجمالية على نحو متسرع. ويدركي هذا الاتجاه القوي جداً نحو الانخفاض بشكلٍ خاص الانخفاض الشديد للفرد عند بعض عمالقة الديمغرافية، والذين أصبحوا عمالقة اقتصاديين أيضاً؛ وينطبق هذا على الخصوص على كلّ من الصين والبرازيل. بيد أنّ التطور في هذا المنحى لا يخُصّ مع ذلك جميع البلدان؛ إذ يُظهر الشكل (12) بصورة واضحة الهبوط الحاد للفرد في شرق آسيا (تراجع نسب الفقر المدقع 5 مرات)، واستمرارها، إن لم يكن تناميها، في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

يبقى أنه ليس القضاء التام على الفقر (1.25 دولار أمريكي) الذي يجري الإعلان عنه، إذ يبقى على كلّ حالٍ نحو 400 مليون فقير في العالم حتى في أكثر السيناريوهات المستقبلية تفاؤلاً. وذلك لأنّه بالإمكان، في صورة أكثر تفاؤلاً، ألا يبقى سوى أقلّ من 100 مليون فقير سنة 2030؛ بينما في السينario الأكثر تشاوئاً، يبقى نحو مليار فقير، مثلما هو الحال اليوم. ولكن، على الرغم من ذلك، ستكون نسبة الفقر أقل.

لا تلقى للأسف هذه الجوانب لتحليل الفقر والفرد المدقع المكانة التي تستحقها في التقرير، على الرغم من مركزيتها في درس الامساواة، وفق التعريف الأولي الذي أوردناه أعلاه، والذي يحدد الامساواة بالأساس نسبة إلى مستويات التفاوتات المتفاوتة، أو من يعدهم جون رولز «الفئات الأقلّ حظاً في المجتمع».

## تغييب التمدين

من جهة أخرى، يتزلف تزايد الامساواة في العالم مع تزايد التمدين، وتتجلى آثار الامساواة أكثر ما تجلّى على المستويات الحضرية والمدنية، وعلى مستوى التفاوتات المجالية والإقليمية. إذ يتميّز التمدين العالمي الحالي بتركيز وكثافة متزايد، وضمن هذا الإطار، بتزايد السكن العشوائي وتوسيعه. وقد قدرت منظمة الأمم المتحدة أنّ عدد الأشخاص الذين يقطنون السكن العشوائي تجاوز المليار سنة 2007، ومن المرجح أن يتزايد 1.4 مليار سنة 2020، بل حتى المليارين سنة 2050<sup>(10)</sup>. يعيش إذا اليوم أكثر من شخص من أصل سبعة أشخاص في سكن عشوائي (بغض النظر عمّا يمكن أن تكون التعرifات والوضعيات المتنوعة لهذه الأحياء الخاصة). وإذا كان من شأن الحال أن يستمر على ما هو عليه، فستتضاعف هذه النسبة واحداً من أصل ستة أشخاص سنة 2020<sup>(11)</sup>. ولذا يمكن في هذا الصدد القول إنّ تمدين العالم هو، بدرجة كبيرة، «تزايد ظاهرة السكن العشوائي» (Bidonvillisation).

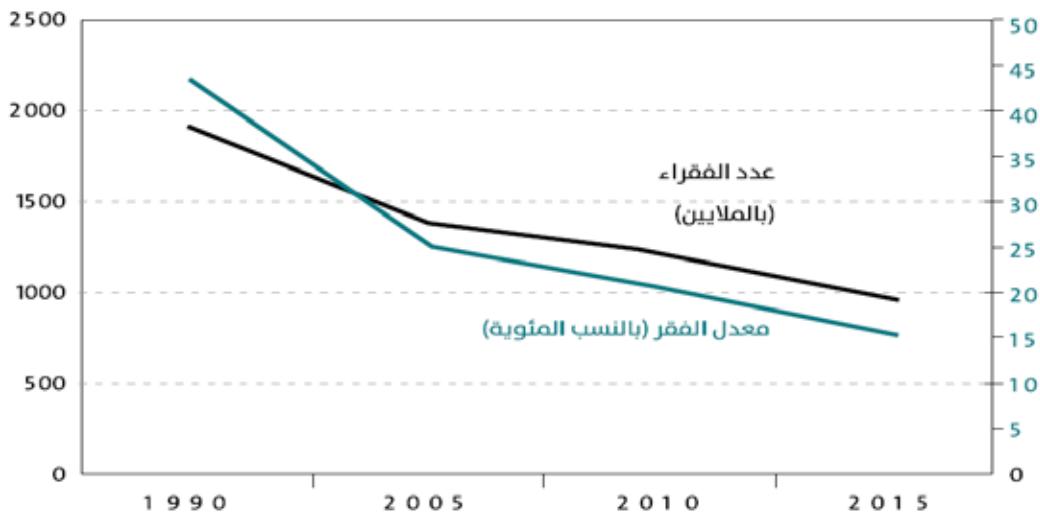
<sup>9</sup> يُشير «تأثير القديس متى» (The Matthew Effect) إلى دينامية تراكم الامتيازات وأنّ «من هو غنيٌّ يُصبح أكثر غنىًّا، ومن هو فقيرٌ يُصبح أكثر فقراً». وندين في إبراز هذه الدينامية السلبية لروبرت ميرتون الذي أطلق عليها هذه التسمية في إشارة إلى آية من «إنجيل بحسب القديس متى» تقول: {لأنَّ كُلَّ من له يعطى فِيرَادَ وَقُنْ لَيْسَ لَهْ فَالَّذِي عِنْدَهُ يُؤْكَدُ مِنْهُ} («إنجيل بحسب القديس متى»، الأصحاح 25، الآية 29). انظر في ذلك: Robert K. Merton, "The Matthew Effect," *Science*, vol. 159, no. 3810 (1968), pp. 56 - 63.

<sup>10</sup> جولييان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2050-2030»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف .243، ص (2017)

<sup>11</sup> المرجع نفسه.

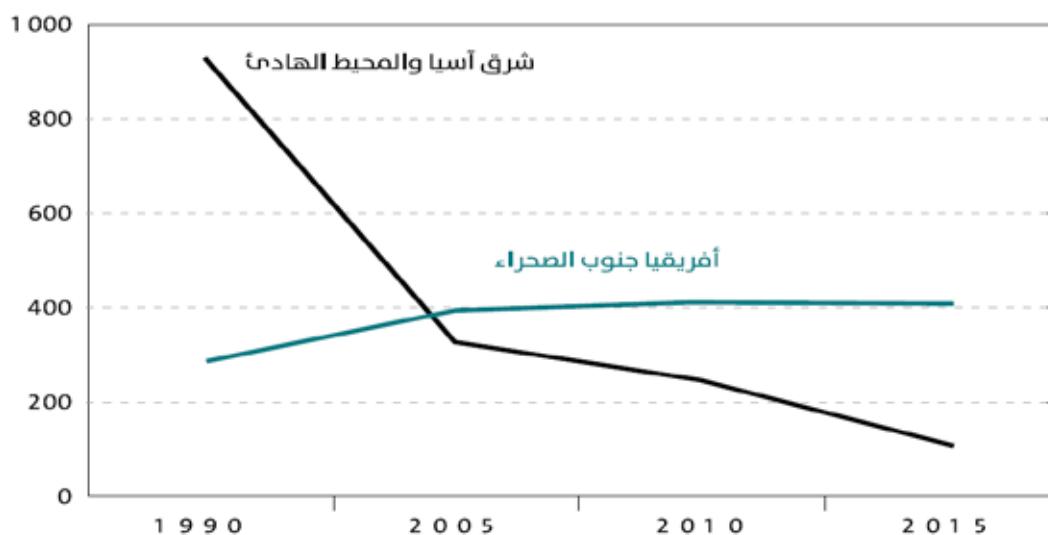


**الشكل (11)**  
**اتجاهات الفقر في العالم**  
**(معدل الفقر، بالنسبة المئوية/ عتبة 1.55 دولار أمريكي يومياً بتعادل القدرة الشرائية)**



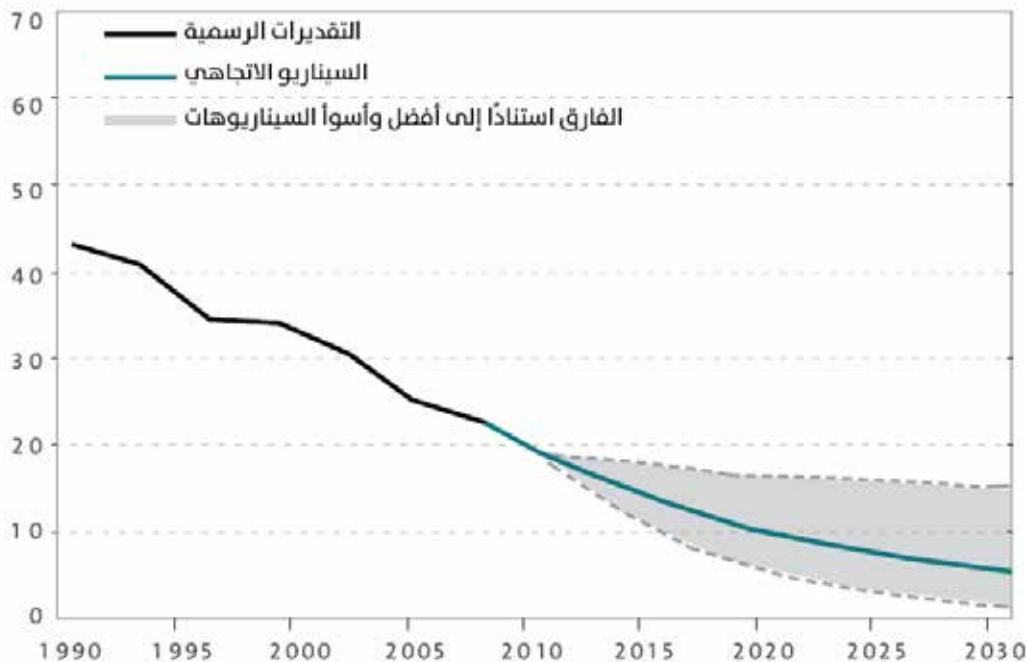
المصدر: جولييان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2050-2030»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 242.

**الشكل (12)**  
**تطور عدد الفقراء في أفريقيا وآسيا (بالملايين)**



المصدر: جولييان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2050-2030»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 242.

### الشكل (13) اتجاهات الفقر في أفق 2030



**المصدر:** جولييان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2050-2030»، ترجمة هيئة التحرير، الكتاب السنوي الثاني استشراف (2017)، ص 243.

على المستوى العالمي، يشكل مجموع سكان نسبة الـ 1 في المئة في الدول الغنية ما جرت تسميته «الطبقة الفوقية» التي تستفيد حتماً من دينامية العولمة. وفي البلدان النامية، ليست نسبة الـ 1 في المئة هذه مميزةً لاقتصاد ريعي، بل لأنظمة أوليغارشية وفاسدة لم تتأفل. وبين المجموعتين السكانيتين هذه القصوتين، أي الأقل يسراً الذين يخرجون من الفقر، والأكثر يسراً، توجد طبقاتٌ وسطى قلقة (في البلدان الغنية)، وراغبة في التغيير (في البلدان الفقيرة)، لا يوليهما التقرير حقّها بالدرس والتحليل.

يعلّق الأمر إذًا ببعدٍ أساسي للمظاهرات اللامساواة في العالم، لا يجد له للأسف طريقاً إلى التقرير الذي بين أيدينا.

### غياب ربط إشكالية اللامساواة بالنمو والتنمية

يغيب أيضًا عن التقرير الربط بين اللامساواة وإشكاليات النمو والتنمية. فعلى خلاف كتاب طوما بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين، والذي يحلّ بشكل عميق العلاقة بين النمو الاقتصادي وعائد رأس المال، لم يجر إيلاء هذا البعد الأهمية التي يستدّقها في التقرير.



فقد ظلت اللامساواة سمةً بارزةً للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قبل أن تشهد الدول الغنية تحولاً ملحوظاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفترة «الثلاثين المجيدة»<sup>(12)</sup> التي وسمها تجاوز معدل عائد رأس المال بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل؛ وهذا ما كانت الحال عليه حتى القرن التاسع عشر، لتصبح مجدداً القاعدة أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام 1973، ومن المرجح أن تظل كذلك في القرن الحادي والعشرين. إذ أصبح مجدداً معدل عائد رأس المال يتجاوز بشكل مستدام معدل نمو الإنتاج والدخل. وهو ما يأتي في خلاف علاقة كوزنتس<sup>(13)</sup>، والتي يؤكد من خلالها سایمون كوزنتس، الحاجز على جائزة نobel في الاقتصاد لعام 1971، أن التنمية الاقتصادية يرافقها بشكل بدائي الانخفاض في عدم المساواة في الدخل.

يغيب هذا التحليل التنموي عن التقرير، على خلاف كتاب **رأس المال في القرن الحادي والعشرين**، حيث يبين بيكيتي كيف تنتج الرأسمالية بشكلٍ ميكانيكي عدم مساواة لا طلاق وتعسفية، تتعكس على اللامساواة في الملكية، وهو ما يشكل تحدياً جذرياً لقيم الجدارة والاستحقاق التي تستند إليها المجتمعات الديموقراطية. إذ يبين بيكيتي، على المدى الطويل، أن عائد رأس المال بعد خصم الضرائب يبلغ نحو 4 إلى 5 في المئة سنوياً، في حين أن متوسط النمو في البلدان الغنية هو نحو 1 إلى 2 في المئة. وعندما تنمو المداخيل الجديدة بنسبة 1 في المئة وعائد الدخول السابقة هو 4 في المئة، فديناميات تراكم ثروات الأغنياء أعلى بكثيرٍ من المداخيل الجديدة، على اعتبار أنهم لا ينفقون كل ما يكسبون، وهذا يؤدي مع مرور الوقت إلى تركيز للثروة، تركيز يكون أكبر دائماً<sup>(14)</sup>.

وفي العالم العربي على وجه الخصوص، تنتهي إخفاقات التنمية البشرية في البلاد العربية على العديد من أشكال اللامساواة والتهميش الاجتماعي، والتي تؤثر بدورها سلباً على العملية الاقتصادية برمّتها في البلاد. فالمساواة هي جزء لا ينفصل عن العملية الاقتصادية؛ وفي ظلّ شُيوع عدم المساواة في المجتمع، تباطأ العملية الاقتصادية وقد تصل إلى مستويات دُنيا أسماؤها الباحثون في مجال التنمية الاقتصادية «دائرة التنمية المفرغة». وهذا ما يُبرزه بجلاء تقرير التنمية البشرية لعام 2013، حيث تتجلى واضحةً آثار عدم المساواة في البلدان العربية في ظلّ الفوارق في التعليم والصحة والدخل والثروة، والتي تؤثر بدورها في التنمية؛ إذ يخسر دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة أزيد من ثلاثة أرباع قيمته الإجمالية بسبب عدم المساواة (من خلال الجمع بين التأثيرات السلبية التراكمية لعدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة)<sup>(15)</sup>.

يغيب إذاً عن التقرير الذي بين أيدينا تحليل هذه العلاقة للترابط السلبي بين الخسائر الناجمة عن عدم المساواة من جهةٍ والرضا بحرية الاختيار وبالمجتمع من جهةٍ أخرى؛ أي أن المجتمع المتكامل يعتمد على مؤسسات اجتماعية فعالة تمكّن الأفراد من العمل الجماعي، وتبني الثقة وروح التضامن بين المجموعات؛ مؤسسات تشمل على المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، إضافةً إلى المعايير والقواعد السلوكية، وجميعها يُؤثر في نتائج التنمية البشرية للأفراد، وفي التّماسک والاستقرار في المجتمع، في حين أن انتشار عدم المساواة يمكن أن يُؤثر سلباً في التفاعلات الاجتماعية ويُقيد حرية الاختيار.

<sup>12</sup> تمثل "الثلاثين المجيدة" فترة النمو الاقتصادي القوي وتحسين الظروف المعيشية التي عاشتها الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة، وجّلها أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بين عامي 1945 و1973.

<sup>13</sup> يمثل "منحنى كوزنتس" (Kuznets curve) اللامساواة الاقتصادية في بلد ما وفقاً لمستوى التنمية الذي يفترض أن يزداد بمرور الوقت، والذي يفترض من خلاله كوزنتس أن اللامساواة الاقتصادية تتحفظ "على نحو أبي" مع النمو الاقتصادي للبلد، من خلال زيادة رأس المال البشري الذي يحد معدل زيادة رأس المال المادي كمصدر للنمو، وانتقال العمالة من قطاعات إنتاجية ذات مردودية دنيا نحو قطاعات أفضل مردودية، والتmodernization.

<sup>14</sup> Piketty, p. 354.

<sup>15</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2013: نهضة الجنوب؛ التقدم البشري في عالم متتنوع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).



## فصل إشكالية الامساواة عن الإطار العام للعدالة الاجتماعية

إنّ القياس الدقيق للامساواة الاجتماعية والاقتصادية غير ممكنة بشكل كامل، كما هو تدحيد المستويات «المثالية» للامساواة الذي يمكن أن يتناسب مع مبادئ العدالة الرولزية التي لا تروم تحقيق تعادل النتائج وإنما تكافؤ الفرص<sup>(16)</sup>، بوضع الجميع على مستوى نفس «بوابة الانطلاق» (Starting - gate equality)، وفقاً لتعبير رونالد دوركين<sup>(17)</sup>، والتي تأخذ بعين الاعتبار المعيقات الطبيعية والمواهب، وتجعل العدالة الاجتماعية مُقابلةً للمسؤولية وللخيارات الأصلية للأفراد، بحيث تصبح التفاوتات في «خط النهاية» راجعةً فقط لاختياراتهم وجهودهم الخاصة. الفكرة الأساسية هنا ليست مجرد محاولة تصحيح الامساواة ذات الأصل الطبيعي أو الاجتماعي، وإنما وضع جميع المواطنين في وضعية تُمكّنهم من إدارة شؤونهم الخاصة والمشاركة في التعاون الاجتماعي على أساس من الاحترام المتبادل.

وبالمجملة، لا يولي التقرير مكانةً لتحليل العديد من الجوانب الجوهرية للامساواة ضمن إطار العدالة الاجتماعية، من مثل ما يسميه جون رولز «التفاوتات المنصفة» التي تسمو فوق المساواتية المحدضة، أي التفاوتات القائمة على أساس الجدارة والاستحقاق على أساس الجهد وقيمة العمل، في مقابل «التفاوتات غير المنصفة»، أي الامساواة والتفاوتات الاجتماعية الصارخة (في توزيع الملكية، والأصول، والحقوق، والسلطة، والأعمال)، وما يمكن أن تؤدي إليه من صراعات وتوترات أو إحباطات وثورات؛ أو الضريبة على التركات (ضريبة الأيلولة) بوصفها إحدى أفهم سبل الحدّ من مستويات الامساواة المرتفعة وإرساء قواعد تكافؤ الفرض والعدالة الاجتماعية في المجتمع.

<sup>16</sup> Cf. John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1971).

<sup>17</sup> Ronald Dworkin, "What is Equality?", *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 4 (1981), pp. 185 - 246 and 283 - 345.